

واشنطن وأنقرة والرياض : ضبط الافتراق وتوحيد الخطاب

■ **عامر نعيم الياس***

نفت الخارجية الأميركية ما أعلنته أنقرة عن اتفاق مع واشنطن على إقامة منطقة أمنة شمال سورية. وقال نائب المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر إن «الاتفاق مع أنقرة يتعلق بمحاربة داعش ولا يشمل منطقة أمنة»، في وقت صممت واشنطن عن تصريحات وزير الخارجية السعودي عادل الجبير خلال لقائه في موسكو نظيره الروسي سيرغي لافروف، الأمر الذي يؤكد وجود تطابق في الموقفين السعودي والأميركي من سورية، وافتراق عن أنقرة في ملف الاتفاق الذي لا يزال غامضاً بين الدولتين، والذي يحاول كل طرف سحبه إلى جانبه في سياق التعقيد الذي يلف الحيثة الكردية في الاتفاق التركي- الأميركي.

لم يتعدد وزير الخارجية السعودي عن المفردات الأميركية الخاصة بالموقف من سورية، لا بل كان مثار الصدمة في تصريحاته الابتعاد عن تعهدات كان قد قطعها ولي ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان، أما «الالتزام بحل سياسي وفق مقررات جنيف1» وعدم وجود «دور للأسد في مستقبل سورية» والتكيز على «دور النظام السوري في ظهور داعش... وهو جزء من المشكلة لا من الحل»، جميعها أمور حرفية نقلها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير وقرأها قراءة لتتطابق حرفياً مع البيانات الرسمية التي ينشرها البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية عن الموقف من سورية والتسوية فيها. إذاً اقترب السعودي من الأميركي في سورية على خلفية وصول سلمان إلى الحكم وأيضاً على خلفية الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، فخطاب الرياض القائم على مغازلة المحافظين الجدد والتكيز على أخفاء إدارة أوباما في سورية وعدم تدخه العسكري المباشر في أراضيها، لم تعد ترد على لسان وزير خارجية آل سعود، بل استعيض عنها بالانضباط الكامل في الخطاب الأميركي في سورية، وهو ما يمكن أن نقول عنه إنه تغير ملموس في الخطاب السعودي بفتح الرضا الأميركي عنه، وعدم توجيه اى انتقاد إليه. وبالتالي ما نطق به الجبير يشكل سقف الموقف الأميركي الحالي من سورية في ما يخص دفق المبادرات السياسية حول حل الأزمة السورية.

في المقابل، لا يبدو الموقف الأميركي من حكومة «العدالة والتنمية» الإسلامية مفترق بالمطلق عن أنقرة، لكن حيثية «المنطقة الأمنة» تشكل أحد الخطوط الحمراء لسياسة الرئيس الأميركي الخاصة بميلف التدخل العسكري الأميركي المباشر في الحروب التي تخوضها واشنطن في أكثر من منطقة في العالم. لذلك، فإنها تستوجب التذكير من فترة إلى أخرى. لكن السياق العام للخطاب الأميركي والحديث عن ملء الفراغ في شمال سورية بعد طرد «داعش»، والمواقف الصادرة عن تنظيم «جبهة النصرة» وانسحاب المكون «القاعدي» الأكثر إحراجاً للغرب، كون تنظيمات يعد الذراع الرسمية لـ«القاعدة» في سورية، من منطقة عمليات تركيا وواشنطن في شمال سورية، فضلاً عن الموقف الذي أعلنته حركة «أحرار الشام»، المؤيد للمشروع التركي في سورية، وتبنيص «واشنطن بوست» قبل شهر من الآن صفحة هذه الحركة، وحديث المتحدث باسم الخارجية الأميركية عن توفير «ملاذ آمن للاجئين السوريين» في شمال البلاد بعد طرد «داعش» منها، هذه الأمور تشير إلى أن الغموض المتبع في إدارة ملف الاتفاق التركي- الأميركي هو هدف بحد ذاته، إذ تراهم الإدارة الأميركية على تطورات الأوضاع الميدانية في الشمال من أجل تمرير مشروع منطقة حظر طيران غير رسمية في سورية على قاعدة الأمر الواقع القائم والتغيزات التي تقاد مباشرة في شمال سورية والتي لا تتوقف على إعادة رسم الخريطة الميدانية فقط، لا بل تتعداهما إلى الاقتصادية والتي تجلب باقرار تنظيم الإخوان المسلمين والتنظيمات القاعدية في حلب وريفها بما فيها «الناصره» مشروع استبدال الليرة السورية بالليرة التركية.

* كاتب ومترجم سوري

البناء

أحزاب المعارضة التركية تدعو إلى محاكمة أردوغان بتهمة الانقلاب على الدستور

بها وعبرَ من خلالها أنه ينقلب على الدستور. ونقلت صحيفة «يورت» التركية عن جوك قوله لوكالة «أنكا» إن أردوغان اعترف بالمفهوم الذي كان يسعى منذ البداية إلى تبنّيه وتطبيقه من خلال فرض وصاياه على حزب «العدالة والتنمية»، فضلاً عن اعترافه بالعمل خارج نطاق النظام الدستوري القائم في تركيا. أما في ما يخصّ التنظيم الإرهابي «داعش»، فقد نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، تقريراً جاء فيه أنه إذا ما تأكدت صحة التقارير الخاصة باستخدام تنظيم «داعش» الإرهابي، أسلحة كيميائية، ضدّ المقاتلين الأكراد في شمال سورية، قبل أسبوعين، فإنه هذا من شأنه أن

إنه أردوغان، الذي يفعل ما يشاء متحدياً شعبه وحلفاءه، ظلّاً منه أنه سلطان زمانه ويحق له ما لا يحقّ لغيره. مثبّتا كذب الغرب وأدعائه بأنه يريد نشر الديمقراطية والإطاحة «بالديكتاتوريات» في هذا الشرق، فتراه يسعى وبشّتي الوسائل إلى ترسيخ نفسه رئيساً مدى حياته لتركيا حتى لو خسر حزبه الانتخابات البرلمانية.

لكن ما لا يعرفه أردوغان أنّ ثمة معارضة جدّية له في تلك التركيا، وهي تراقبه وترصده، وتحاول قدر إمكانيتها كبح جموحه. وفي جديد أردوغان، أنّ هذه المعارضة تدعو إلى محاكمته، وذلك عقب تصريحات أدلى



«يورت»: **أردوغان رئيس انقلابي لا يحتمله الدستور**

انتقد لغنت جوك، نائب رئيس كتلة حزب «الشعب الجمهوري» التركي البرلمانية بشدة، انقلاب رئيس النظام رجب طيب أردوغان على الدستور من خلال تصريحاته التي قال فيها: «لقد تغير نظام الحكم في تركيا، مؤكداً أنّ الدستور التركي الحالي لا يحضلم رئيساً انقلابياً كارودوغان.

ونقلت صحيفة «يورت» التركية عن جوك قوله لوكالة «أنكا» إن أردوغان اعترف بالمفهوم الذي كان يسعى منذ البداية إلى تبنّيه وتطبيقه من خلال فرض وصاياه على حزب «العدالة والتنمية»، فضلاً عن اعترافه بالعمل خارج نطاق النظام الدستوري القائم في تركيا.

وأشار جوك إلى أنّ أردوغان يؤكد تغير نظام الحكم في تركيا بحكم الأمر الواقع، وبالتالي يعترف بأنه رئيس انقلابي نظراً إلى أنّ الدستور الحالي ما زال ساري المفعول، مبيناً أنه ينبغي محاكمته.

من جهة أخرى، قال مردان يئارداغ رئيس تحرير صحيفة «حرييت» التركية إن أردوغان اعترف بتنفيذة انقلابا في تركيا من خلال اعترافه بتغيير نظام الحكم بحكم أمر الواقع، لافتاً إلى أنّ تصريحات أردوغان اعتراف بارتكابه جريمة وبالتالي ينبغي إقالته من منصبه.

وأكد يئارداغ في تغريدات نشرها على حسابه في موقع «تويتتر» أنّ أردوغان أصبح «رئيساً باطلا»، وبالتالي فسح المجال أمام محاكمته بتهمة الإطاحة بالنظام الدستوري القائم.

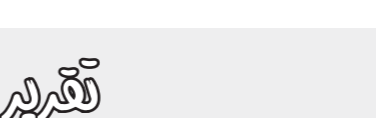
وكان نواب من أحزاب المعارضة التركية انتقدوا تصريحات أردوغان التي وصف فيها نفسه بـ«الرئيس القوي الذي غير نظام الحكم بشكل فعلي»، واعتبروها انقلابا على الدستور وتعهدوا باستمرار العمل لمنع أردوغان من تغيير الدستور وتحويل نظام الحكم إلى رئاسي مفضل على مفاسه.



«**نيويورك تايمز**»: **استخدام «داعش» أسلحة كيميائية يزيد الضغوط على أوباما**

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، إنه إذا ما تأكدت صحة التقارير الخاصة باستخدام تنظيم «داعش» الإرهابي، أسلحة كيميائية، ضد المقاتلين الأكراد في شمال سورية، قبل أسبوعين، فإنه هذا من شأنه أن يشير إلى تصعيد للعمليات في العراق وسورية، ربما يزيد الضغوط على الإدارة الأميركية للتدخل بقوة أكبر في الحرب ضد التنظيم السني المتطرف.

وقال البنتاغون إنه يحقق في تقارير في شان هجوم آخر محتمل بغاز الخردل، هذا الأسبوع، على المقاتلين الأكراد، في مخوم بالعراق. ونقلت تقارير إعلامية من إقليم كردستان -العراق، الخميس، عن مسؤولين محليين أنّ قذائف «مورتر» أطلقت على مواقع كردية في مخوم، مشيرين إلى أنّ هذه القذائف ربما تتضمن غاز الخردل لأن الجروح بين قوات البيشمركة كانت مختلفة عن جروح الهجمات التقليدية. وقال الكولونيل باتريك رايدر، المتحدث باسم القيادة المركزية للولايات المتحدة، في تصريحات هاتفية لصحافيين، إنهم يأخذون التقارير على محمل الجد، ويبحثّ الآن في حقيقة الأمر، لكنه امتنع عن الكشف عما إذا كانت الولايات المتحدة قد أرسلت مفتشين مستقلين للتحقيق في الهجمات. غير أنّ اثنين من المسؤولين الأميركيين قالوا إن أجهزة الاستخبارات والدفاع



طائرات «إسرائيلية»، خلال حرب 1967

حاول أفنري المتخلص من هذا، في حين أنني مصمم عليه.. المشكلة هي أن الموقف الذي يعقله أفنري لا يسمح بوجود نوع آخر من القومية اليهودية في فلسطين، غير كولونياية- وبهذا فإنه يخلد الصراع على مر الأجيال. أفنري يقول لنا إما أن نتوافقا على الكولونياية اليهودية والأفانتم عنصرين، إما أن أتوافقا على رفض التفوق اليهودي وأما أن تكونوا كارهين لليهود. وفي رفضه، بدل اقتراح بداية حوار يمكن من التفكير في إنهاء الوضع الكولونبالي، فهو يخلد الوضع الكولونبالي ويقفي القومية اليهودية - هنا والأآن في فلسطين -أسيرة للكولونياية.

انتهى مقالتي باقتراح لتفكير منجدد يسمح بقومية يهودية جديدة وأعية لجذورها الاستعمارية الكولونياية وتأخذ السؤولية. يبدو أن ما أغضب أفنري ليس انعدام استعدادي للاعتراف بالقومية اليهودية في فلسطين اليوم، بل بالانتاء استعدادي للاعتراف بها في ظل الفصل بينها وبين الكولونياية القائمة هنا وخلف الحدود، إذ إن مثل هذا الفصل يسمح بقومية غير كولونياية. لهذا الغرض هناك حاجة إلى تنفيذ عملية جراحية لفصل قاص وحذر وطويل. فاليهود لا يمكنهم، وهم غير قادرين على إجراء مثل هذه العملية الجراحية من دون تعاون الفلسطينيين ولكن يبدو أن أفنري يصرّ على التمسك بالفكر الكولونبالي. ففكرة النهاية في مقاله، التي يطالبني فيها بشكره على أنه ابقائي في الوطن وسمح لي بالتعلم في مؤسساته، لا بل التعلم في جامعة هارفارد والعمل في مؤسسة بتمول ألماني، دليلٌ على هذا المزاج الأفنري الذي يقم به أفنري نفسه كممثل لأوروبا وأميركا وعموم «العالم المتخوّر». هذا على ما يبدو ما يحصل عندما تنتهي كل الحجج.

ترجمات 13



صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

«إسرائيل» تبيع الأردن طائرات من دون طيار

قال موقع «تيك دبيبكا» العبري المقرب من الموساد «الإسرائيلي»، إن «إسرائيل» باعت الأردن، طائرات من دون طيار، وذلك في الصفقة العسكرية الأولى بين «إسرائيل» ودولة عربية.

وأضاف الموقع، أن الصفقة شملت 12 طائرة متطورة من طراز «إيتان»، مزودة بصواريخ، وتستطيع التحليق بسرعة طيران تصل إلى 370 كيلومترا في الساعة، وبإمكانها البقاء في الجو لمدة 70 ساعة، على ارتفاع 14 كيلومترا. كما شملت الصفقة طائرتين من طراز «سكاي لارك» من الجيل الثاني، مخصصة لجمع المعلومات الاستخباراتية عن التحركات التي تجري على الأرض، وتتوّذ القادة الميدانيين بصور جوية، كونها مزوّدة بكاميرات تتلقظ صورة كاملة لميدان المعركة.

وقال الموقع إن الأردن بحاجة ماسة إلى طائرات من دون طيار من طراز «إيتان» كي يستخدما الجنيش الأردني في تنفيذ مهام هجومية ضد أهداف لتنظيم «القاعدة» داخل العراق وسورية، ومواجهة قوات «القاعدة» التي تقرب من الحدود الأردنية، أثناء تحركها داخل الأودية في منطقة دير الزور شرق سورية، ومنطقة الانبار شمال العراق. كذلك، تستطيع طائرات «سكاي لارك» مساعدة القوات الخاصة الأردنية التي تعمل ضد «القاعدة» داخل العراق وجنوب شرق سورية، إذ تعمل قوات كومندوس «القاعدة» عمق 200 كيلومتر داخل الأراضي العراقية، ووصلت إلى مدينة الرطبة الاستراتيجية، التي تقع على الطريق السريع الذي يصل بين بغداد والعاصمة الأردنية عمّان.

وأشار الموقع إلى أن مصادر أردنية وإسرائيلية» رفضت إعطاء تفاصيل دقيقة حول كلفة الصفقة، وما إذا كان الأردن هو من سيقوم بتشغيل الطائرات، أم أنّ «إسرائيل» أقامت غرفة عمليات داخل سلاح الجوّ الأردني، وهي ستقوم بتشغيل الطائرات.

يعالون يشيد بجنوده لقتلهم

مواطناً فلسطينياً في الضفة الغربية

أشاد وزير الحرب «الإسرائيلي» موشيه يعالون، بالجنود «الإسرائيليين» الذين أطلقوا النار على مصارع أردنية وإسرائيلية» فإصابوه، وعلى آخر قتلوه بعد تنفيذ عملياتي طعن، على الطريق 443، وفي الضفة الغربية.

واعتبر يعالون أنّ ردّ الجنود «الإسرائيليين» يثبت ما سناه «المهنية والتصميم والمهنية العملية»، كما هو مطلوب، في محاربة «الإرهاب الفلسطيني».

منظمة يهودية تحذّر الحكومة

من الإفراج عن معتقلين فلسطينيين

دعت منظمة «المتمضرين من أعمال الإرهاب» اليهودية، الحكومة «الإسرائيلية» ومستشارها القضائي، إلى عدم الرضوخ لإضرابات الأسرى الفلسطينيين عن الطعام، وردّ طلبات الجهات التي تطالب بالإفراج عنهم. وأشارت المنظمة في رسالتها وجّهتها إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والمستشار القضائي יהודה فاينشتاين، أن الإفراج عن أحد المضربين عن الطعام سيستبب في موجة من الإضرابات عن الطعام، ما سيزيد من الضغوط على «إسرائيل» للإفراج عن الأسرى.

البنك العربي يوافق على دفع تعويضات

مالية لقتلى عائلات يهودية وأميركية

ذكرت صحيفة «معاريف» العبرية، أنّ البنك العربي قرر دفع تعويضات لعائلات العائلات الأميركية و«الإسرائيلية» التي قُتل أبنائها في «إسرائيل»، وذلك بعد رفع قضية ضدّ البنك بتهمة تمويل حركة حماس لتنفيذ أنشطة مقاومة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وأضافت الصحيفة، أنه تم التوصل إلى تسوية بين هيئة الدفاع عن البنك ومحامي العائلات التي رفعت الدعوى، ترضي بأن يدفع البنك في الأشهر المقبلة تعويضات مالية لعائلات القتلى.

جنرالات «إسرائيليون»: إقامة ميناء

في غزة سيتمن مواجهة جديدة مع القطاع

اعرب جنرالات «إسرائيليون» عن اعتقادهم بأن إقامة ميناء في قطاع غزة، ستسبب مواجهة جديدة بين «إسرائيل» وحركة حماس، كون هذه الخطوة ستسمح في توفير آلاف فرص العمل لأهالي غزة، ما يعني منح جنوب «إسرائيل» وقتاً طويلا من الهدوء.

وقال الجنرالات إن تشدين ميناء في غزة سيشكل رادعا يحول دون تفجّر الأوضاع، لأن القطاع سيردك أن هناك ما يمكن أن يخسره في حال حصول مواجهة جديدة في المستقبل مع «إسرائيل».

من جانبه، قال رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» يتسحاق هرتزوغ، إنه بحث مع الرئيس القبرصي نيكول أنستاسيادس، فكرة إقامة الميناء، مشيراً إلى أنّ أنستاسيادس أبدى موافقته على أنّ تكون قبرص ميناء يتم عبده نقل البضائع والركاب إلى ميناء غزة.

«إسرائيل» تنافس أميركا للفضو

بصفقة صواريخ مع بولندا

كشف مصدر رفيع المستوى في هيئة الصناعات العسكرية «الإسرائيلية»، أنّ الهيئة تسعى إلى الفوز بصفقة أسلحة مع بولندا، تشمل قيام الأخيرة بشراء صواريخ بحمات ملايين الدولارات، وذلك في حال فشل الإدارة الأميركية في رفع الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على بولندا بولندا بصواريخ دقيقة يبلغ مداها 250 كيلومترا.

ونقلت صحيفة «ميجور ريشون» المتخصصة في مجال الأعمال، عن المصدر قوله، إنه يجب على بولندا حسم قرارها في الأسابيع المقبلة، والإختيار بين عرضين: الأول «إسرائيلي»، والثاني أميركي. وأضاف المصدر أنّ الإدارة ووزارة الدفاع الأميركية وشركات صناعة الأسلحة، تمارس ضغوطا كبيرة على بولندا لإقناعها بفعل العرض الأميركي ورفض «الإسرائيلي». وتوقعت الصحيفة أنّ تفوز الصناعات العسكرية «الإسرائيلية» -تأسس بالعقد الكبير، وأن تقوم «إسرائيل» بإقامة المنظومة الصاروخية التي تريد بولندا إقناعها على رغم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على بولندا لمنعها من اختيار العرض «الإسرائيلي»، والاتقاء بمنظومة صاروخية من إنتاج أميركي، على رغم كلفتها الكبيرة.

وأشارت الصحيفة إلى أنه سبق للولايات المتحدة أن أحبطت السنة الماضية، صفقة أسلحة «إسرائيلية» لبولندا بقيمة مليار دولار، كان يفترض بموجبها أن تشتري بولندا صواريخ منظومة «العصا السحرية» المضادة للصواريخ، التي تنتجها شركة «رافاليل». إلى ذلك، قالت الصحيفة أنّ «إسرائيل» تعمل على تطوير إنتاجها من الذخائر التي تنتجها الشركات «الإسرائيلية»، بهدف الاستغناء عن الذخائر الأميركية، وذلك في إطار الدروس المستفاد منها خلال عملية «الجرف الصامد» في قطاع غزة، الصيف الماضي، إذ امتنعت أميركا في حينه عن تسير جسر جوّ لتزويد «إسرائيل» بالذخائر. وقامت «إسرائيل» بتطوير خطوط الإنتاج الخاصة بقتل المدمعة من عيار 155 مليميترًا، بعدما انغلت قبل سنوات، لاعتمادها على الذخائر الأميركية.